

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العلوم الحديثة

التعليم المفتوح وعن بعد

المحاضرة : الثانية

المادة : الإقتصاد الجزئي

طلاب التعليم المفتوح وعن بعد _ المستوى الأول

الفصل الثاني

المشكلة الاقتصادية

تعريف المشكلة الاقتصادية

إن جوهر المشكلة الاقتصادية يتمثل في الفجوة القائمة بين الموارد الإنتاجية (عناصر الإنتاج)، النادرة أو المحدودة نسبياً في مرحلة زمنية معينة، وبين الحاجات اللا محدودة أي المتعددة والمتجددة والكثيرة والمتطورة للأفراد والمجتمعات.

خصائص المشكلة الاقتصادية:

- 1- الندرة¹، تعتبر الندرة من أهم الخصائص للمشكلة الاقتصادية فلو توافرت الموارد الاقتصادية بكميات كبيرة وكافية لإشباع الرغبات البشرية المختلفة لما نشأت أصلاً أي مشكلة اقتصادية.
- 2- الاختيار: يتعين على الفرد وكذلك المجتمع أن يختار بين أي من رغباته يقوم بإشباعها أولاً وأيهما يضحى بها ويتخلى عن إشباعها ولو مؤقتاً.
- 3- التضحية: "إن احد سمات الموارد الاقتصادية أنها ذات استعمالات بديلة مختلفة، لذا فإن توجيه أي مورد اقتصادي نادر لاستعمال معين يكون نتيجة للتضحية بكل الاستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد".

التفسير:

- المشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة: يقصد بالندرة هنا الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة، فالموارد متوفرة، ولكنها لا تكفي لإشباع رغبات وحاجات الأفراد والمجتمعات ومن ثم تصبح نادرة بالنسبة للحاجة إليها.
- المشكلة الاقتصادية مشكلة اختيار وتضحية: إذا واجهت الفرد مشكلة الاختيار، وتمكن من اختيار احد البدائل المتاحة، فقد اتخذ قراراً اقتصادياً، واختيار سلعة أو خدمة معينة إنما يعني التضحية بأخرى، وتسمى تكلفة الاختيار المتمثلة فيم تم التضحية به " بتكلفة الفرصة البديلة". إذن مشكلة الاختيار هي الوجه المقابل للمشكلة الاقتصادية.

تعريف تكلفة الفرصة البديلة:

- 1- هي قيمة الأنتجة التي كان من الممكن إنتاجها فيما لو وجهت إليها تلك الموارد لإنتاجها.
- 2- القيمة المضحى بها في أفضل استخدام بديل.
- 3- تزايد التضحية بوحدة معينة من سلعة ما مقابل الحصول على وحدة إضافية متتالية من سلعة أخرى.

وفد اتفقت الآراء على أن حل المشكلة الاقتصادية يمر بالخطوات التالية:

- 1- ماذا وكم ننتج؟
- 2- كيف ننتج؟
- 3- لمن ننتج؟

ولكن كيف يجيب علم الاقتصاد على هذه الأسئلة؟

- ماذا وكم ننتج؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتضمن اتخاذ قرارات هامة هي كالتالي:

- 1- تحديد أولويات المجتمع من إنتاج السلع والخدمات المرغوبة.
- 2- إن تحديد الأولويات من السلع والخدمات يتضمن التضحية بعدم إنتاج سلع أخرى، لأن الموارد محدودة ولا تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات المطلوبة والمرغوبة في وقت واحد. أي أن على المجتمع مواجهة تكلفة الفرصة البديلة.
- 3- تعتمد النقطة رقم (2) على مدى تحقيق قاعدة الكفاءة الاقتصادية التي تتطلب الاستخدام الأكفأ لعناصر الإنتاج المحدودة نسبياً في إنتاج أقصى الكميات من السلع والخدمات بأقل التكاليف الممكنة. وهذا يتوقف على كفاءة النظام الاقتصادي.
- 4- عندما يتخذ المجتمع قراره بنوع السلع المرغوب إنتاجها وحجم السلع المطلوبة وفقاً لأولويات المجتمع، عليه أن يتأكد من أن هذا الإنتاج سيكون قابلاً للاستمرار عبر الزمن.
- كيف ننتج؟ هذا السؤال متعلق باختيار الأسلوب الأمثل والأكفأ لتوظيف عناصر الإنتاج (موارد المجتمع الإنتاجية)، في إنتاج السلع والخدمات، بمعنى كيف يمكن التوليف أو المزج بين عناصر الإنتاج المختلفة لإنتاج السلع والخدمات. وهذا القرار يعتمد على عدد من العوامل أهمها:
 - 1- درجة الوفرة النسبية في عناصر الإنتاج. فالمجتمع الذي يتوفر له عنصر عمل وفير سيتبع أسلوب إنتاجي كثيف العمل، والمجتمع الذي يتوفر له رأس مال وفير سيتبع أسلوب إنتاجي كثيف رأس المال.
 - 2- درجة التقدم التكنولوجي ومستوى المعرفة.

¹ تعني كلمة ندرة في الاقتصاد بمعنى نسبي، أي هي العلاقة بين الرغبات الإنسانية وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها.

- لمن ننتج؟ أي على من سيوزع الإنتاج الذي تم تحديده في الخطوة السابقة، أي أنه قرار يتعلق بنظام وأسلوب التوزيع وبالتالي فإن على أي مجتمع أن يختار بعضاً أو كل من الأساليب التالية:
 - 1- هل يتم توزيع الناتج وفقاً لمشاركة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية،
 - 2- هل يتم توزيع الناتج بالتساوي بين الأفراد سواء شارك بعضهم في العملية الإنتاجية أم لم يشارك.
 - 3- أم هل يتم التوزيع وفقاً لمبدأ المشاركة والحاجة ومن يقرر ذلك وكيف؟
 هذه الإشكالات التي يواجهها أي مجتمع لا يحسمها إلا طبيعة النظام الاقتصادي. ولكن نقطة نجاح أي نظام اقتصادي في عملية التوزيع هو مدى قدرة هذا النظام على تحقيق شرط الكفاءة الاجتماعية.

• الموارد – عناصر الإنتاج

- الإشباع الرغبات لا بد من وسائل تكفل إشباع هذه الرغبات. هذه الوسائل تتمثل في الموارد المتمثلة في إنتاج السلع والخدمات المختلفة.
- ويقسم الاقتصاديون عناصر الإنتاج إلى أربعة عناصر هي:
- 1- الأرض: وهذا العنصر يتضمن كل الموارد سواء على سطحها أو في باطنها أو فوق أديمها ، ويعتبر هذا العنصر أهم عنصر من عناصر الإنتاج لأنه ثابت وغير قابل للانتقال من مكان إلى آخر، وعائد الأرض عند مشاركتها في العملية الإنتاجية هو الربح (الإيجار).
 - 2- العمل: ويقصد بعنصر العمل كل مجهود إرادي ذهني أو عضلي يقوم به الإنسان بغرض إنتاج السلع والخدمات وعائد هذا العنصر عند مشاركته في العملية الإنتاجية هو الأجر.
 - 3- رأس المال: ويقصد برأس المال جميع السلع التي ينتجها الإنسان لتساعده في العملية الإنتاجية من أجل خلق السلع والخدمات. وعائد رأس المال هو الفائدة، ويأخذ رأس المال صورتين أساسيتين الصورة الأولى: وفيها يأخذ رأس المال شكل أسهم وسندات ومدخرات نقدية. الصورة الثانية: وفيها يأخذ رأس المال شكل آلات ومعدات وتجهيزات وتسهيلات لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات.

أنواع رأس المال:

- يقسم رأس المال حسب النوع والوظيفة وشكل الملكية على النحو التالي:
- أ- بحسب النوع: يقسم رأس المال بحسب النوع إلى رأسمال عيني ورأسمال نقدي. ويطلق رأس المال العيني على السلع المادية من مباني وآلات ومعدات ، الخ. بينما رأس المال النقدي هو عبارة عن رأس المال العيني مقيماً بالنقود.
 - ب- بحسب الوظيفة: يقسم رأس المال حسب وظيفته إلى رأس مال ثابت وآخر متداول. ويشمل رأس المال الثابت الآلات ولمعدات والمباني ووسائل النقل وما إلى ذلك والتي تعطي خدماتها الإنتاجية عبر فترة طويلة من الزمن. أي أنها تدخل في العملية الإنتاجية أكثر من مرة دون إن يحدث لها أي تحول أو تغير في شكلها. بينما يشمل رأس المال المتداول المواد الخام وقطع الغيار والنقود وغيرها التي تستخدم في العملية الإنتاجية لمرة واحدة فقط.
 - ت- بحسب الملكية: يقسم رأس المال بحسب الملكية إلى رأسمال خاص ورأسمال عام.
 - 4- المنظم : وهو العنصر الرابع من عناصر الإنتاج ، والمنظم هو الذي يقوم بالمبادرة في جمع عناصر الإنتاج والتوليف أو المزج بينها بالنسب اللازمة لإنتاج سلعة أو خدمة معينة مستهدفاً من ذلك تحقيق أكبر ربح ممكن.

وكل شئ له القدرة على الإشباع يسمى في العرف الاقتصادي "سلعة" بغض النظر عن نوعها. والسلع منها ما هو مادي أو ملموس، يمكن توصيفه كما وكيفاً، فنطلق عليه عموماً "السلع"، كالمواد الغذائية والملابس والأدوات..... الخ. ومنها ما هو غير مادي وغير ملموس، ويعرف بالخدمات كالتعليم والصحة والكهربا والنقل وغير ذلك.

التقسيمات المختلفة للسلع

1- السلع الاقتصادية والسلع الحرة :

السلع الاقتصادية هي "تلك السلع التي لا توجد في الطبيعة إلا بكميات محدودة بالنسبة للدرجة فيها ، ويخصص في سبيل إنتاجها قدر معين من الموارد".
أما السلع الحرة فهي " تلك السلع التي توجد في الطبيعة بكميات كبيرة، ولا يبذل الإنسان أي جهد في سبيل الحصول عليها، كما لا يخصص لإنتاجها أي قدر من الموارد " ، كالهواء في غياب التلوث وأشعة الشمس.

2- السلع الضرورية والسلع الكمالية :

السلع الضرورية: هي " تلك السلع التي تشبع حاجات الإنسان البيولوجية ، كالحاجة إلى الطعام والشراب والملبس والسكن".
أما السلع الكمالية: فهي " السلع التي يرى غالبية الناس أن الحاجة إليها على أدنى درجة من الإلحاح ".
بيد أن التفرقة بين ما هو ضروري وما هو كمالي ليست بالأمر السهل، فما هو كمالي لشخص ما قد يكون ضروري لآخر والعكس صحيح. بل إن ما قد يكون كمالياً للشخص في وقت معين قد يصبح ضرورياً في وقت آخر.

3- السلع العادية والسلع الدنيا

السلع العادية: هي " السلع التي يزيد الطلب عليها كلما زاد دخل المستهلك، ويقل الطلب عليها عندما يقل دخل المستهلك ".
مثل الفواكه ، واللحوم الحمراء وغيرها.
أما السلع الدنيا (الرديئة): فهي " السلع التي تشبع حاجة إنسانية مباشرة ولكنها على درجة منخفضة من الجودة يقل إقبال الفرد عليها عندما يرتفع دخله ليتحول إلى استهلاك سلعة أخرى أكثر جودة ". مثل الملابس المستعملة (ملابس الحراج) ، وركوب الأتوبيس وغيرها.

4- السلع الفانية والسلع المعمرة:

السلع الفانية: هي "السلع التي تستنفذ قدرتها الإشباعية بمجرد استعمالها مرة واحدة ". كالمواد الغذائية .
أما السلع المعمرة: فهي السلع التي تحقق سلسلة من الإشباع دون أن تفقد قدرتها الإشباعية دفعة واحدة إنما تدريجياً " .
كالملابس والآلات والمعدات .

5- السلع المكملة والسلع البديلة:

السلع المكملة: هي " السلع التي لا تستخدم إحداها إلا بوجود الأخرى لإشباع حاجة معينة " . كالورقة والقلم، السيارة والبنزين، الشاي والسكر، الكاميرا والفيلم.
أما السلع البديلة فهي "السلع التي يمكن إحلال أحدها محل الأخرى لإشباع حاجة معينة " .
مثل الشاي والقهوة، اللحوم والأسماك، التفاح المحلي والمستورد.

6- السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية:

السلع الاستهلاكية: هي " السلع التي تنتج بغرض الاستهلاك النهائي، أو هي التي تشبع الحاجة الإنسانية مباشرة دون إجراء عمليات تحويلية عليها ". كالمواد الغذائية بمختلف أنواعها.
أما السلع الرأسمالية: فهي " السلع التي لا يمكن استخدامها مباشرة في إشباع الحاجات الإنسانية إنما بطريق غير مباشر ".
كالآلات والمعدات المختلفة.

الأنظمة الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية

ما هو النظام الاقتصادي؟

يقصد بالنظام الاقتصادي مجموعة القواعد والمؤسسات والمنظمات التي يختارها المجتمع كأسلوب ووسيلة لحل المشكلة الاقتصادية، ويضع المجتمع الإطار القانوني لتنظيم وتحديد أشكال هذه المؤسسات وفقا لعاداته وتقاليده وقيمه الأخلاقية والدينية.

الهدف من النظام الاقتصادي :

إن الهدف من أي نظام اقتصادي هو حل المشكلة الاقتصادية والمتمثلة في وجود عدم توازن بين حاجات ورغبات الأفراد وبين الموارد الاقتصادية المتاحة. فحاجات ورغبات الأفراد تتميز بأنها متعددة ومتجددة وغير محدودة ، بينما الموارد الاقتصادية المتوافرة تتميز بأنها نادرة ومحدودة ولا تكف لإشباع كل الحاجات والرغبات الإنسانية.

لقد ذكرنا آنفا أن الإشكالات التي يواجهها أي مجتمع في عملية توزيع الناتج لا يحسمها إلا طبيعة النظام الاقتصادي. وسنتناول حل المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام المختلط والنظام الإسلامي. ولكن قبل ذلك لا بد لنا من التعرف على أهم خصائص هذه الأنظمة.

اولا : خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي:

- 1- الملكية الخاصة: يمنح النظام الرأسمالي الأفراد الطبيعيين والمعنويين حرية التملك لأي عنصر من عناصر الإنتاج ، ويضع هذا النظام كافة السبل اللازمة لحماية الملكية الفردية، وبمعنى آخر فإن الملكية الفردية لوسائل وعناصر الإنتاج هي الأصل في هذا النظام، وهذا لا ينفي وجود ملكية عامة في إطار النظام الرأسمالي.
- 2- الحرية الاقتصادية: ويقصد بها حرية الأفراد في ممارسة أي نشاط اقتصادي، والحرية في اختيار أي عمل يريده. فالمنتج له الحرية الكاملة في إتباع أي أسلوب لإنتاج ما يشاء من السلع والخدمات ويدفعه بذلك حافز الربح. والمستهلك له الحرية الكاملة في إتباع أي أسلوب استهلاكي يريد وأيضا كمية الاستهلاك ونوعها.
- 3- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: حيث ينحصر تدخل الدولة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والأمن الداخلي والدفاع عن سيادة البلد والقضاء وتنظيم عمل الأسواق دون التدخل المباشر فيه.
- 4- هدف الربح: إن الهدف النهائي للأفراد المالكين لعناصر الإنتاج والأحرار في تصرفاتهم الاقتصادية هو الربح، وهذا الهدف هو المحرك الأساسي في العمل ومواصلة أي نشاط اقتصادي.
- 5- تحديد الأسعار والتوازن التلقائي بين قوى العرض والطلب عن طريق جهاز الثمن. وتشكل نظرية الثمن أو نظرية الطلب والعرض الإطار العملي لعمل سوق السلع والخدمات الذي يحدد أسعار السلع والخدمات. وبعبارة محددة فإن قوى السوق أو آلية السوق الحرفي النظام الرأسمالي تتكفل بالإجابة على ماذا وكم تنتج؟. كذلك فإن نظام السوق الحر في سوق عناصر الإنتاج هو الذي يحدد أسعار وعوائد عناصر الإنتاج نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية. وتشكل نظرية التوزيع الإطار العملي لآلية هذا السوق في توزيع الناتج على من شاركوا في العملية الإنتاجية. وبالتالي فإن نظرية التوزيع تجيب على السؤال كيف ولمن يتم توزيع الناتج؟
- 6- المنافسة الكاملة: أي إن نظام السوق في الاقتصاد الرأسمالي قائم على أساس المنافسة الكاملة، لذا فإن عدد المنتجين في النظام الرأسمالي كبير مما يخلق روح المنافسة فيما بينهم وهذا يمنع استغلال الأفراد لبعضهم البعض. ولكن ينبغي ألا نبالغ في وجود المنافسة الكاملة، فالنظام الرأسمالي من خلال الواقع يشهد وجود أسواق غير تنافسية مثل سوق الاحتكار التام وأسواق احتكار القلة والمنافسة الاحتكارية. ولكن هذا النظام يفترض تماما أن آلية "اليد الخفية"⁽¹⁾ هي التي تكفل المواءمة والتوافق بين المصلحة الذاتية للأفراد وبين تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

ثانيا: خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي:

- 1- الملكية العامة: ويعني ذلك إلغاء الملكية الخاصة وإحلال الملكية العامة بدلا منها.
- 2- الاعتماد على التخطيط المركزي وليس على جهاز الثمن. لأن الدولة تقوم بنفسها بالتخطيط مركزيا للإنتاج والاستهلاك لجميع القطاعات الاقتصادية لأن الملكية لوسائل الإنتاج هي ملكية عامة.
- 3- تحقيق العدالة الاجتماعية: ويقصد بذلك العدالة في توزيع الناتج القومي على الأفراد بما يتفق ومبدأ العدالة الاجتماعية وبالقدر الذي ساهم كل فرد في العملية الإنتاجية وفقا لمبدأ "كل حسب قدرته وحاجاته".

4- عدم الاعتراف بالربح كحافز على الإنتاج: لأن هدف الدولة هو إشباع الحاجات العامة حيث ان كل فرد مسئول من الدولة والدولة هي المسؤولة عنه.

ثالثاً: خصائص النظام الاقتصادي المختلط:

- 1- الجمع بين الحرية الشخصية والتوجه الكامل.
- 2- إنشاء مشاريع مشتركة بين القطاع الخاص والقطاع العام.
- 3- لا يلغي الملكية الخاصة ويحول دون تمركزها بيد القطاع الحكومي.
- 4- اتساع نطاق التدخل المباشر للدولة والرقابة، وبالتالي منع قيام الاحتكارات الكبيرة.

رابعاً: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي:

- 1- مبدأ الملكية المزدوجة: ملكية خاصة للأفراد + ملكية عامة للدولة.
- 2- الحرية الاقتصادية المحدودة، وتشمل حرية الإنتاج والاستهلاك والتملك في حدود الشرع والقانون.
- 3- مبدأ العدالة الاجتماعية.
- 4- دور مرن للدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يقتصر تدخل الدولة على حماية الحقوق والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال الدور الرقابي والتنظيمي، ومن خلال السياسات المالية والنقدية وكذلك من خلال الحفاظ على التوازن الاجتماعي والتكافل الاجتماعي وهي الشروط الضرورية لتحقيق الكفاءة الاجتماعية.

حل المشكلة الاقتصادية

- 1- في النظام الاقتصادي الرأسمالي (نظام السوق الحر)، يتم حل مشكلة ماذا، وكيف، ولمن ننتج؟ عن طريق جهاز الأسعار وذلك من خلال التفاعل بين قوى العرض والطلب. وتشكل نظرية الطلب والعرض الإطار العملي لعمل سوق السلع والخدمات، لأن هذا النظام قائم على أساس المنافسة الكاملة.
- 2- كذلك فإن نظام السوق الحر في سوق عناصر الإنتاج هو الذي يحدد أسعار عناصر الإنتاج أي هو الذي يحدد عوائد عناصر الإنتاج نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية. وتشكل نظرية التوزيع الأساس العملي لآلية هذا السوق في توزيع الناتج على المشاركين من عناصر الإنتاج. وبالتالي فإن نظرية التوزيع تجيب على السؤال كيف ولمن يتم توزيع الناتج.
- 3- في النظام الاقتصادي الاشتراكي، يتم حل مشكلة ماذا، وكيف، ولمن ننتج؟ عن طريق هيئة التخطيط المركزي لأنه لا وجود للملكية الخاصة في هذا النظام، ولا يوجد دور لنظام الأسعار أو لنظام السوق في تحديد أسعار السلع والخدمات، أو تحديد أسعار عناصر الإنتاج.
- 4- في نظام اقتصاد السوق الاجتماعي (نظام الطريق الثالث)، يتم حل مشكلة ماذا، وكيف، ولمن ننتج؟ من خلال آلية السوق والحرية الاقتصادية جنباً إلى جنب، مع دور اجتماعي فعال للدولة في تصحيح أخطاء السوق.
- 5- في النظام الاقتصادي الإسلامي يتم حل مشكلة ماذا، وكيف، ولمن ننتج؟ من خلال آلية السوق الحرة لأن هذا النظام يعطي دور للسوق أكبر مما هو عليه الحال في الأنظمة الاقتصادية الأخرى والتي تتسم بوجود الاحتكارات، وكذلك دور الدولة المرن، أي أن الدور الاجتماعي للدولة ونظام السوق يشتركان في توجيه عملية التوزيع للثروة والدخل بما يحقق الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية داخل المجتمع.

● مشكلة الاختيار والندرة في إطار منحني امكانيات الإنتاج

ان عناصر المشكلة الاقتصادية وما تمثله من مشكلة ندرة واختيار في ظل وجود تكاليف الفرصة البديلة يمكن توضيحها من خلال ما يسمى بمنحني امكانيات الإنتاج.

• تعريف منحني امكانيات الانتاج:

"هو ذلك المنحنى الذي يبين التوليفات المختلفة من انتاج سلعتين والذي يستطيع المجتمع انتاجهما في أي وقت عندما يستغل جميع موارده المتاحة بأقصى كفاءة ممكنة"
تعريف آخر "يعرف منحني إمكانيات الإنتاج بأنه ذلك المنحنى الذي يبين الخيارات الممكنة للإنتاج في مجتمع ما، حيث تمثل كل نقطة عليه أقصى توليفة معينة من الانتاج".

الفروض التي يستند عليها منحني امكانيات الانتاج:

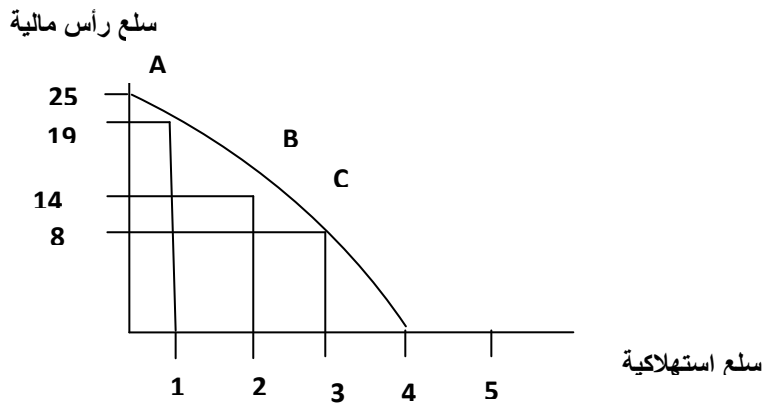
- 1- ثبات كمية موارد الانتاج (عناصر الانتاج) عند مستوى معين. اي انها محدودة ولا يمكن زيادتها خلال الأجلين القصير والمتوسط.
- 2- ثبات المستوى الفني او التكنولوجي.
- 3- التوظيف الكامل لعناصر الانتاج بحيث لا توجد موارد انتاج معطلة.
- 4- أن ينتج المجتمع سلعتين فقط، سلع استهلاكية، و سلع استثمارية.

في ظل الافتراضات السابقة يمكن توضيح خيارات الانتاج الممكنة لمجتمع يقوم بإنتاج سلعتين فقط . سلع استهلاكية (الطعام)، و سلع رأسمالية (الألات)، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (1) خيارات الإنتاج الممكنة لمجتمع معين يقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والرأسمالية

تكالفة الفرصة البديلة	السلع الرأسمالية (الألات) Capital Goods	السلع الاستهلاكية (الطعام) بالآلاف طن Consumer Goods	البدايل Possibilities
-	25	0	A
2	23	1	B
4	19	2	C
5	14	3	D
6	8	4	E
8	0	5	F

ومن بيانات الجدول أعلاه نستطيع الحصول على منحني الامكانيات الانتاجية الذي يوضحه الشكل التالي



ويلاحظ من الشكل ما يلي:

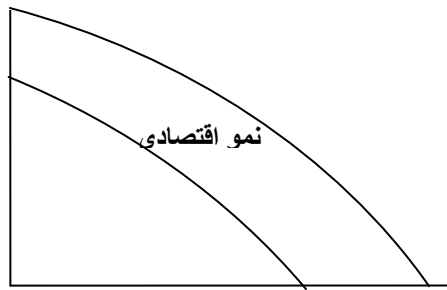
- 1- ان اي نقطة تقع على منحني امكانيات الانتاج تمثل خيارا معينا من الانتاج وهو خيارا يمكن تحقيقه (Attainable) بتوظيف جميع عناصر الانتاج.
- 2- ان النقطة التي تقع تحت المنحنى كما في النقطة (H) تمثل خيارا من الانتاج يمكن تحقيقه ولكن غير مرغوب فيه، لأن ذلك يعني ان هناك موارد انتاج معطلة وغير مستغلة استغلالا كاملا.
- 3- ان النقطة التي تقع فوق منحني الامكانيات الانتاجية مثل النقطة (G) تشير الى مستوى من الانتاج مرغوب فيه من المنتج (المجتمع) ولكنه غير ممكن التحقق (Unattainable)، بسبب محدودية الموارد الانتاجية لدى المجتمع.
- 4- ان البديلين او الخيارين (A , F) يمكن تحقيقهما ولكنهما غير واقعيين، حيث ان المجتمع لن يستخدم جميع موارده الانتاجية في انتاج سلع رأسمالية فقط أو سلع استهلاكية فقط.

- 5- تزيد تكلفة الفرصة البديلة، حيث يلاحظ ان حجم التضحية المتمثلة بتخفيض انتاج الآلات يزيد كلما قرر المجتمع انتاج المزيد من انتاج الطعام. هذه التضحية تسمى بتكلفة الفرصة البديلة.
- 6- ان خيارات الانتاج وبالتالي منحني الامكانيات الانتاجية الذي يمثل هذه الخيارات يبين ظاهرة تزيد تكلفة الفرصة البديلة. ولكن لماذا تزيد تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة بانخفاض انتاج الآلات كلما قرر المجتمع انتاج المزيد من الطعام؟

منحني الامكانيات الانتاجية في الأجل الطويل:
 يبين منحني الامكانيات الانتاجية في الأجل الطويل ما يسمى بحالة النمو الاقتصادي، حيث نتوقع في الاجل الطويل زيادة في موارد المجتمع الانتاجية، نتيجة اكتشافات جديدة مثلا، او زيادة في مستوى التعليم او التدريب لعنصر العمل، او نتيجة لتطور تقني وتكنولوجي جديد.

اي انه في الاجل الطويل، تزيد قدرات وامكانيات المجتمع الانتاجية، وبالتالي تزيد كميات السلع والخدمات، ويعبر عن هذه الحالة بيانيا بانتقال منحني الامكانيات الانتاجية الى اعلى، وهذا يعني حدوث زيادة في الناتج الكلي للمجتمع، اي وجود حالة نمو اقتصادي، مرتفع كما يوضح ذلك الشكل رقم (2).

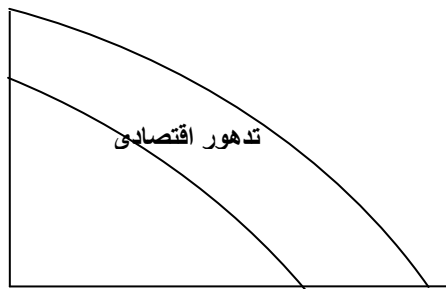
سلع رأس مالية



سلع استهلاكية

أما اذا انتقل منحني الامكانيات الانتاجية الى اسفل فان هذا يعبر عن تدهور في امكانيات المجتمع الانتاجية يؤدي الى انخفاض او تدهور في النمو الاقتصادي، كما هو مبين في الشكل رقم (3).

سلع رأس مالية



سلع استهلاكية

تمارين الفصل الثاني

أ و لا: الأسئلة المباشرة :

- 1- فرق بين كل من المفاهيم التالية مع كتابة المصطلحات باللغة الانجليزية لكل مفهوم:
 أ- السلع الحرة والسلع الاقتصادية.
 ب- السلع العادية والسلع الدنيا.
 ت- السلع الضرورية والسلع الكمالية.
 ث- حرية الإنتاج وحرية الاستهلاك في النظامين الرأسمالي والإسلامي.
- 2- ماذا نعني بالندرة النسبية، وماهي أسباب وخصائص المشكلة الاقتصادية؟
- 3- قارن بين خصائص الأنظمة الاقتصادية التي تعرفت عليها، وماهي الطرق التي يتبعها كل نظام لحل المشكلة الاقتصادية؟
- 4- عرف منحني الإمكانات الإنتاجية، ثم اذكر الفروض الرئيسية التي يستند عليها مع التوضيح ببيانيا بشكل تقريبي موضحا عليه كافة النقاط، وماذا يعني الإنتاج عند أي نقطة على المنحني ؟
- 5- هل النمو الاقتصادي يحدث خلال فترة قصيرة أم طويلة؟ وضح ذلك؟
- 6- وضح مبررات التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية من خلال فهمك لهذا الفصل؟

ثانيا: أسئلة الخطأ والصواب:

- ضع علامة صح (√) أو خطأ (X) مع تصحيح الخطأ إن وجد أمام العبارات التالية:
- 1- إن حرية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي تعني الحرية المطلقة لإنتاج مختلف السلع والخدمات ()
 - 2- في النظام الاقتصادي الإسلامي تحل مشكلة ماذا وكيف ولمن ننتج عن طريق جهاز الثمن ()
 - 3- من خصائص النظام الرأسمالي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ()
 - 4- يرجع السبب الرئيسي في ندرة السلع والخدمات إلى الندرة المطلقة لموارد الإنتاج ()
 - 5- يتمثل جوهر المشكلة الاقتصادية في قلة الموارد الاقتصادية بالنسبة للحاجات الإنسانية المتعددة ()
 - 6- في النظام الاشتراكي جهاز الثمن هو صاحب الدور في توجيه الموارد لأفضل استخداماتها ()
 - 7- السمة العامة للاقتصاد الرأسمالي الملكية العامة لعناصر الإنتاج ()
 - 8- في حالة التدهور الاقتصادي ينتقل منحني الإمكانات الإنتاجية إلى أعلى جهة اليمين ()
 - 9- اليد الخفية هي التي تكفل الموازنة بين تحقيق المصلحة الذاتية للفرد والمصلحة العامة للمجتمع ()
 - 10- السلع البديلة هي السلع التي لا تستخدم إحداها إلا بوجود الأخرى لإشباع حاجة معينة ()
 - 11- تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة تعدد الحاجات الإنسانية وتناقضها بصورة مستمرة ()
 - 12- مفهوم السلع الكمالية مفهوم نسبي يختلف بحسب درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات ()
 - 13- السلع الدنيا هي تلك السلع التي ينخفض الطلب عليها بانخفاض متوسط الدخل للمستهلك ()
 - 14- من احد فروض منحني الإمكانات الإنتاجية ثبات المستوى التعليمي والمهني لعنصر العمل ()
 - 15- أي نقطة تقع داخل منحني إمكانات الإنتاج تمثل نقطة إنتاج قصوى أي نقطة كفاءة إنتاجيا ()

ثالثا: أسئلة الاختيار المتعدد:

- ضع دائرة حول أفضل إجابة لكل من الفقرات التالية:
- 1- تتلازم كلمة اقتصادي مع:
 أ- محدود ب- وفير ج- غير محدود د- غير مقيد
 - 2- إحدى السلع التالية تعتبر سلعة بديلة:
 أ- بنزين - سيارة ب- التفاح - البرتقال
 ج- الدجاج - السمك د- (ب + ج)
 - 3- يمكن وصف الاقتصاد اليمني بأنه نموذج لاقتصاد :-
 أ- رأسمالي. ب- اشتراكي.
 ج- مختلط. د- لا شيء مما سبق.
 - 4- إذا كان بإمكان قطر ما زيادة إنتاجه من سلعة ما دون خفض إنتاجه من السلعة الأخرى فمعنى ذلك أن هذا المجتمع:
 أ- كان يستغل موارده الاقتصادية بكفاءة.
 ب- لم يكن يستغل موارده الاقتصادية بكفاءة.

ج - قد انتقل من توليفة إنتاجية إلى أخرى على منحى إمكانيات الإنتاج.
د- لا يواجه مشكلة الندرة.

5- حدوث النمو الاقتصادي يعني:-

- أ- زيادة نسبة البطالة.
- ب- التخلص من مشكلة الندرة.
- ح- انخفاض الاستثمارات.
- د- انتقال منحى الإمكانيات الإنتاجية إلى أعلى جهة اليمين.

6- جميع توليفات الإنتاج الواقعة على منحى إمكانيات الإنتاج تدل على أنه:-

- أ- يمكن إنتاجها ولكن لا تمتاز بالكفاءة الاقتصادية.
- ب- لا يمكن إنتاجها.
- ت- يمكن إنتاجها ولكن تمتاز بعدم الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- ث- يمكن إنتاجها وتمتاز بالكفاءة الاقتصادية والاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

7- الوجه الآخر للمشكلة الاقتصادية يتمثل في:

- أ- مشكلة الاختيار.
- ب- تكلفة الفرصة البديلة.
- ج - تعدد الحاجات والرغبات.
- د- (ب، ج).

8- واحدة من التالي لا تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة :

- أ- قيمة الأنتجة التي كان من الممكن إنتاجها فيما لو جهتا ليها الموارد.
- ب- القيمة المضحى بها في أفضل استخدام بديل.
- ج- تحدد منحى الإمكانيات الإنتاجية .
- د - تزايد عدد الوحدات المضحى بها من سلعة ما مقابل الحصول على وحدة واحدة من السلعة الأخرى .

9- يقصد باليد الخفية:-

- أ- الحصول على اكبر قدر من السلع والخدمات
- ب- قيمة الأنتجة التي كان من الممكن إنتاجها فيما لو وجهت إليها الموارد الاقتصادية لإنتاجها
- ج - ترتيب السلع من حيث أهميتها وأولوياتها بالنسبة للفرد ومن ثم المجتمع
- د - ليس أي مما سبق.

10- يجيب النظام الاقتصادي المختلط على تساؤلات ماذا وكيف ولمن ننتج من خلال :-

- أ- جهاز الثمن
- ب- دور الدولة في النشاط الاقتصادي
- ج - التدخل في عمل الأسواق
- د - جميع ما سبق

11- العائد الاقتصادي من مساقط المياه (الشلالات) في مجتمع ما:

- أ- كهربا
- ب- الوفرة
- ج- الندرة
- د- انخفاض التضخم

12- يعبر عن حالة النمو الاقتصادي في المجتمع ب :

- أ- زيادة في متوسط الدخل
- ب- زيادة الناتج من السلع والخدمات
- ج- زيادة التضخم
- د- الإجابتان (أ+ ب)

13- في الأجل الطويل نتوقع زيادة في موارد المجتمع (عناصر الإنتاج) نتيجة لـ :

- أ- انخفاض تكاليف الفرص البديلة
- ب- انخفاض أسعار عناصر الإنتاج
- ج- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة
- د- ليس أي مما سبق.

14- في حالة الاقتصاد الإسلامي تحل مشاكل ماذا وكيف ولمن ننتج عن طريق:

- أ- جهاز الأسعار
- ب- التدخل الضروري للدولة في بعض الحالات
- ج- مجلس النواب
- د- الإجابتان (أ + ب)

رابعاً : التمارين :-

- افترض وجود الخيارات المبينة في جدول إمكانيات الإنتاج التالي لمجتمع ما.

الخيارات	سلعة رأسمالية (آلات)	سلعة استهلاكية (طعام)
A	صفر	30
B	1	28
C	2	24
D	3	18
E	4	10
F	5	صفر

المطلوب:

- 1 ارسم منحنى الإمكانيات الإنتاجية لهذا المجتمع؟
- 2 احسب تكلفة الفرصة البديلة لكل وحدة من الوحدات المتتالية للسلعة الرأسمالية؟
- 3 هل إنتاج (18) وحدة من السلعة الاستهلاكية و (2) وحدة من السلعة الرأسمالية ممكنا؟ ولماذا؟
- 4 هل إنتاج (24) وحدة من السلعة الاستهلاكية و (4) وحدات من السلعة الرأسمالية ممكنا؟ ولماذا؟
- 5 بفرض ظهور تقنية جديدة تجعل من الممكن مضاعفة كل من كمية السلعة الرأسمالية وكمية السلعة الاستهلاكية المنتجة؟ ارسم منحنى إمكانيات الإنتاج الجديد على نفس الشكل السابق مبينا ماذا حدث له نتيجة لهذا التطور التقني؟ وهل الخيارات (A, B, C) كفوة الآن؟ ولماذا؟